# واقع ومقومات صناعة الدواجن وأنعكاساتها على أسعار البيض والدجاج في العراق للمدة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ ( دراسة تحليلية )

م . م سلام نعمة محمد علي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة بغداد- قسم الاقتصاد

## Abstract

**Despite all the possibilities held by Iraq for the production of poultry , but there is low and clear in the level of production and a rise in costs and a decline in per capita consumption is due to a number of reasons, including poor investment , stop government subsides , dumping policies , market Bolmottagat imported , the contribution of the merchant squandering of national capacity , weak base material for the growth of this sector , the security situation and the crisis of energy and others .**

**Despite all this research has shown that there are great investment opportunities in this very sector of the market size and absorptive capacity of his and the growth of per capita income and level of culture preference for local product to foreign , through the promotion of investment types and input subsides and opening new marketing and others .**

## المقدمة

تحتل صناعة الدواجن أهمية كبيره ليس في الاقتصاد العراقي فحسب وأنما في معظم أقتصاديات العالم لكونها توفر مادة غذائية أساسية للمواطنين لما فيها من بروتين في البيض ولحم الدجاج ، وفي العراق تزداد أهميتها ففضلا عما ذكر حيث تشغيلها لعشرات الالاف من العاطلين عن العمل بحكم كون معظم مشاريع أنتاج الدواجن في العراق هي مشاريع صغيره ومنتشره في معظم محافظات العراق ، وأستخدام مخلفات الدواجن كسماد حيواني في الزراعة وأستخدام الريش في الصناعة وغير ذلك، فضلا على أن أستقرار وأنخفاض أسعار الدواجن تعد في غاية ألآهمية لأنها تؤدي الى أستقرار أسعار اللحوم الحمراء وتوجه المستهلك نحوها لكونها أرخص ثمنا وأفضل صحيا من اللحوم الحمراء وبالتالي حصوله على ماده غذائيه مهمه وبحدود دخله .

## مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث من خلال كون صناعة الدواجن في العراق متمركزه في مشاريع القطاع الخاص الذي كان يعتمد على دعم الدوله وذلك لضعف أمكانياته الماليه والفنيه ولكون مدخلات الصناعه مستورده ، الا أن هذه الصناعه قد تعرضت الى التوقف والتدمير بعد أحداث ٢٠٠٣ بسبب أعمال النهب والسلب التي طالت بعض المنشاءات وتوقف دعم الدوله كليا وأنقطاع الكهرباء وأرتفاع أسعار المشتقات النفطية وأرتفاع أسعار العلف وبيض التفقيس واللقاحات ، فضلا عن سياسة الاغراق للاسواق العراقية والتي دخلت بموجبها كميات كبيره من البيض والدجاج المنتهي الصلاحية والبعض الاخر مدعوم من الدول المصدرة مما حمل المنتج العراقي خسائر كبيره .

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها :
أن دعم الدوله لصناعة الدواجن ضرورة ملحة للنهوض بها

## هدف البحث

يهدف البحث الى الاتي
- الوقوف على واقع الانتاج المحلي لغرض تقويم ذلك .
- تقويم مقومات الانتاج من البيض والدجاج .
- أنعكاس أنتاج البيض والدجاج في أسعاره .
- أهم المقترحات والتوصيات .

ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المباحث الآتيه
المبحث الاول : مقومات أنتاج الدواجن في العراق
المبحث الثاني : واقع أنتاج الدواجن للمدة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٩
المبحث الثالث : أسعار البيض والدجاج للمدة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٩
الاستنتاجات والتوصيات

## المبحث الاول/ واقع انتاج صناعة الدواجن في العراق مابين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩

شهدت صناعة الدواجن تطورات مهمة مع بداية القرن الحالي فقد ارتفع حجم انتاج اللحوم من (٥٣٠٠) طن عام ١٩٦٨ ليبلغ اكثر من (٢١٠) الف طن في عقد الثمانينات وكذلك شهد انتاج بيض المائدة هو الآخر ارتفاعاً من (١٠٢) الف بيضة عام ١٩٦٨ يصل الى حوالي (٢) مليون بيضة خلال الفترة نفسها اعلاه . وكانت هذه الكمية من الانتاج تغطي ما يقارب من ٧٠% من حاجة السوق المحلية . الا ان هذه الصناعة تعرضت لتحديات كبيرة وخطيرة خاصة بعد عملية الحصار الاقتصادي مع بداية العقد الاخير من القرن الماضي والتي ساهمت باضعاف الاقتصاد الوطني بشكل عام . وكان ان ترتب على ذلك انخفاض كبير في نسبة مساهمة هذه الصناعة في سد حاجة السوق المحلية الى ما يتراوح بين ٨% - ١٠% فقط . مما انعكس في انخفاض حصة المواطن من اللحوم البيضاء التي كانت تقدر بـ١٨ غم/يوم في عقد السبعينيات لتصل الى ما يقارب من ٥ غم/ يوم عام ٢٠٠٨ وينسحب الامر كذلك على بيض المائدة التي شهدت هي الاخرى ايضاً انخفاض حاد في حصة المواطن فبعد ان كانت تبلغ ما بين (٨٥ – ١٠٠) بيضة في السنة انخفضت هذه الحصة الى نحو (٢٠) بيضة في السنة اي حوالي ٢٠% عما كانت عليه . وبحسب التقديرات من الجهات ذات العلاقة تقدر حاجة العراق الان حوالي (٤) مليارات بيضة و(٤٠٠) الف طن من لحوم الدواجن ومشتقاتها في السنة . بينما واقع الانتاج الفعلي هو (٨٠٠) مليون بيضة و(٨٠) الف طن من لحوم الدواجن . اي نحن ننتج فقط ٢٠% مما نستهلك من بيض ولحوم دواجن . ويتم تغطية وسد حاجة المتبقي من خارج البلد وهي تشكل (٤) اضعاف مما ينتج في داخل البلد . رغم الحاجة المهمة والاساسية لمنتجات هذا القطاع الا انه بقي لفترة طويلة من الزمن يتراوح في مكانة ان لم يكن قد شهد تطور نسبي محدود جداً لا يتناسب والحاجة الفعلية اليه ، وانعكس هذا التدهور بشكل واضح كما في الجدول رقم (١) بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقته من احداث سياسية واقتصادية خطيرة تمثلت بالاحتلال العسكري للعراق حيث انخفضت الكميات المنتجة من لحم الدجاج من (١٢٢,٥) الف طن عام ٢٠٠٢ لتصل الى (٥٣,٦) الف طن عام ٢٠٠٣ واستمرت بالانخفاض ثم ارتفعت تدريجياً الى (٥٩,٧) و(٥٥,٦) عامي ٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٦ قبل التدهور الامني ثم عاد الى الانخفاض مرة اخرى . ان هذا الارتفاع والانخفاض يتغير تبعاً للظروف الامنية وتوفير الطاقة وبدائلها (مولدات ، ديزل ، ...) ولكن ظلت الزيادة في الانتاج دون مستوى الانتاج في عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ . والحال نفسه بالنسبة لانتاج بيض المائدة الذي بلغ انتاجه في عام ٢٠٠٢ (١,٠٦) مليون بيضة انخفض الى (٠,٦٠٤) مليون بيضة عام ٢٠٠٣ ثم عادوا الى الارتفاع والانخفاض للاسباب السابقة نفسها ليصل الى (٠,٧٠٤) مليون بيضة عام ٢٠٠٩. وكما هو موضح بالجدول رقم (١)

جدول (١) يمثل واقع انتاج لحم الدجاج وبيض المائدة للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

| السنوات | لحم دجاج (الف طن) | بيض مائدة (مليون بيضة) |
|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ٨٢,٥ | ٠,٨٣٣ |
| ٢٠٠١ | ١٠٨,٤ | ٠,٨٧٥ |
| ٢٠٠٢ | ١٢٢,٥ | ١,٠٩٥ |
| ٢٠٠٣ | ٥٣,٢ | ٠,٦٠٤ |
| ٢٠٠٤ | ٤٦,٣ | ٠,٩٦٤ |
| ٢٠٠٥ | ٥٩,٧ | ١,٠٣٤ |
| ٢٠٠٦ | ٥٥,٦ | ٠,٩٣٢ |
| ٢٠٠٧ | ٤٠,٣ | ٠,٨٠٨ |
| ٢٠٠٨ | ٣٦,٩ | ٠,٩١٦ |
| ٢٠٠٩ | ٣٤,١ | ٠,٧٠٤ |

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الزراعي ، التقارير السنوية للدواجن من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ ، بغداد .

وكما يتضح لنا من الجدول السابق الذي يتضمن سلسلة متعاقبة لسنوات الدراسة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ يظهر لنا الملاحظات التالية ان هنالك انخفاض وتذبذب في كميات الانتاج تعود الى جملة اسباب هي :

١. تدمير البنى التحتية بعد احداث ٢٠٠٣ بصورة تكاد تكون شاملة .
٢. ايقاف دعم الدولة لمستلزمات الانتاج وخاصة الاعلاف (العليق الخاصة بالدواجن).
٣. الوضع الامني المتردي وبالتالي عزوف المستثمرين عن تشغيل حقولهم .
٤. مشكلة الطاقة الكهربائية مما جعل المنتج يتوجه نحو انتاج الكهرباء عن طريق المولدات مما سبب ارتفاعاً كبيراً في التكاليف حيث تقدر تكاليف الطاقة بحوالي ٨% من اجمالي تكاليف الانتاج[١] . اضافة الى مشاكل التشغيل مثل (توفر الكاز والصيانة والادامة وغيرها) مما ادى الى زيادة تكاليف انتاج الطاقة كل ذلك جاء متزامناً مع الارتفاع الكبير في معدلات درجات الحرارة نتيجة للاحتباس الحراري وغيره .
٥. ارتفاع اسعار العليق العلفية بشكل كبير مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج خاصة وان العلف تم استيراده من الخارج مما ضاعف من ارتفاع التكاليف .
٦. انفتاح العراق واغراق اسواقه بالسلع الاجنبية المختلفة وما نتج عنه من دخول كميات كبيرة من لحوم الدواجن وبيض المائدة ومن مناشئ رديئة وباسعار مدعومة من قبل الدول المنتجة لها (ايران تدعم المنتج المصدر بواقع ٣%)[٢] .
٧. فقدان حلقات مهمة من العمليات الانتاجية مثل مشاريع الامهات والجدات والاصول .

[١] الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الزراعي ، التقرير السنوي للدواجن لسنة ٢٠٠٦. الرقم مستخرج من قبل الباحث استناداً الى معطيات التقرير .
[٢] الاتحاد العراقي لصناعة الدواجن . ندوة حول واقع صناعة الدواجن ، ٢٠٠٩ ، بغداد .

ان هذا الانخفاض في الانتاج يبدو واضحاً للغاية حين مقارنة كميات الانتاج بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ . حيث نلاحظ انخفاض في معدلات الانتاج بالنسبة للدجاج اللازم بواقع ٧,٧% وبالنسبة لانتاج بيض المائدة بواقع ٢٣%[٣] .
اما بنسبة مساهمة القطاع الخاص والحكومي في كمية الانتاج فهي كالتالي :

١. انتاج لحوم الدواجن يمثل انتاج القطاع الخاص ٩٩,٦% من اجمالي الانتاج في عام ٢٠٠٩ بينما انتاج القطاع الحكومي يمثل فقط ٠,٠٤% اي بنسبة لا تذكر اي سيادة انتاج القطاع الخاص في هذا الفرع الاقتصادي المهم .
٢. انتاج بيض المائدة . فان القطاع الخاص يمثل ٦٥,٣% من اجمالي الانتاج في عام ٢٠٠٩ والقطاع الحكومي يمثل ٠,٧% من اجمالي الانتاج بينما التربية المنزلية حيث مساهمتها في انتاج البيض بحدود ٣٤% [٤].

وكما يلاحظ ان السنوات الاخيرة والتي تكاد تقترب من عقد من الزمن ان حال هذه الصناعة الحيوية والضرورية التي يفترض ان تدعم بكل الامكانات وبكل الوسائل والطرق للاهمية القصوى التي تحتلها في سلة المستهلك العراقي لم ينظر لها باي عين اعتناء سواء من دعم دور القطاع الخاص بالدعم المادي والمعنوي او بالتشريعات او دور اساسي ومطلوب محلي للقطاع العام الذي معني اولاً واخيراً بهذا الدور في هذه المرحلة الحاسمة.

## المبحث الثاني/ مقومات قطاع صناعة الدواجن في العراق خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩

ان صناعة الدواجن حققت قفزة كمية في نهاية التسعينات وخلال برنامج الدعم الخاص بالدواجن رغم ان هذا البرنامج دفع هذه الصناعة الى الامام بالاتجاه الكمي واهمل النوع ولم يكن العمل وفق خطط او برامج واضحاً لتلبية حاجة فرضتها ظروف الحصار انذاك ، كذلك لم يكن الاهتمام منصباً على احداث تكامل بين حلقات الانتاج في هذا القطاع وادى ذلك الى ظهور صناعة متشرذمه تحتاج الى اعادة الترتيب والتأهيل واضافة حلقات وربطها وفق خطط مدروسة .

وبعد عام ٢٠٠٣ دمر القطاع العام لصناعة الدواجن بسبب الحرب واعمال السلب والنهب التي اعقبها ومن ثم تردي الاوضاع الامنية ادى الى تراجع كبير في صناعة الدواجن للقطاع الخاص خصوصاً ، ان معظم مقومات هذه الصناعة (مزارع، مجازر، معامل علف ، مفاقس) تقع في مناطق ساخنة ومضطربة امنياً (ابو غريب، الطارمية، الغالبية، المدائن، بسمايه، وغيرها) . مما يصعب الوصول اليها والتواجد فيها هذا بالاضافة الى مشكلتي الطاقة والاغراق . حيث بلغت اعداد المزارع العاملة في عام ٢٠٠٩ (٩٤٥) مزرعة في حين توقفت (٤٧٦٩) مزرعة عن العمل[٥] اي ان ١٩,٨% من اجمالي المزارع للدواجن في العراق تعمل الان وهي نسبة متدنية جداً .
يقسم قطاع صناعة الدواجن الى قطاعين هما :

١. مشاريع القطاع الخاص .
٢. مشاريع القطاع العام .

---

[٣] من اعداد الباحث بناء على معلومات الواردة في الجدول السابق

[٤] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الزراعي ، تقرير دواجن ٢٠٠٩ .

[٥] الاتحاد الوطني لمنتجي الدواجن ، مصدر سابق .

ثم تقسم مشاريع كل قطاع الى فروع ثانوية حسب نوع الانتاج الذي تمارسه :

## ١. مشاريع القطاع الخاص

تعرضت هذه المشاريع بعد احداث ٢٠٠٣ اسوة بغيرها الى الكثير من اعمال التخريب والهدم والنهب والباقي العامل فيها يشكو من عدم توفر العناصر الرئيسية لعلائق الدواجن وقلة حقول الاجداد والامهات وحقول الاصول مما يؤدي الى استيراد بيض التفقيس (بمشاكله من حيث النوعية ، الجودة ، الصلاحية) وبالاضافة مشاكل ادارية حقيقية مثل توفر الطاقة ومستلزمات تشغيل الحقول وغيرها . فمثلاً في سنة ٢٠٠٩ المشاريع المتوقفة عن العمل (٣٦٧٩) مشروع تمثل نسبة ٦٦% من اجمالي المشاريع بينما هذه النسبة كانت في سنة ٢٠٠٤ ٤٢% [٦] . ذلك يظهر لنا المدى والتأثير الكبير الذي افرزه الوقع الامني على مكانة ومساهمة هذا القطاع في سد احتياجات البلد .

### ١.١ مشاريع فروج اللحم

اوضح الجدول رقم (٢) انخفاض اعداد المشاريع لفروج اللحم من (٣٣٧٧) مشروع عام ٢٠٠٠ الى (٢٠٠١) مشروع عام ٢٠٠٤ الى (١٢٤١) مشروع عام ٢٠٠٩ . اي انخفضت اعداد المشاريع من عام ٢٠٠٠ لغاية ٢٠٠٩ بنسبة ٦٣% وهي نسبة عالية جداً . ويلاحظ ان هناك انخفاض واضح في اعداد مشاريع القطاع الخاص وخاصة في مشاريع انتاج فروج اللحم وامهات بيض التفقيس مقارنة بمشاريع الدجاج البياض .

جدول (٢) يمثل اعداد مشاريع القطاع الخاص المنتجة فعلاً

| السنة / التفاصيل | العدد في عام ٢٠٠٠ | العدد في عام ٢٠٠٤ | العدد في عام ٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|
| فروج اللحم | ٣٣٧٧ | ٢٠٠١ | ١٢٤١ |
| امهات بيض التفقيس | ٩٨ | ٨١ | ٢٧ |
| دجاج بياض | ١٠٧ | ١٧٢ | ١٩٤ |

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مصدر سابق ، الارقام مجمعة من قبل الباحث من تقارير لسنوات مختلفة .

### ٢.١ مشاريع امهات بيض التفقيس

من خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ انخفاض كبير حصل في اعداد هذه المشاريع فمن (٩٨) مشروع عامل خلال عام ٢٠٠٠ الى (٢٧) مشروع عامل فقط في عام ٢٠٠٩ . اي بنسبة انخفاض مقدارها ٧٢,٤% .

مشاريع الدواجن البياض

وكما هو موضح في الجدول رقم (٢) نلاحظ ارتفاع اعداد المشاريع ضمن (١٠٧) مشروع لانتاج البيض عاملة في عام ٢٠٠٠ الى (١٩٤) مشروع عامل في عام ٢٠٠٩ اي بنسبة زيادة مقدارها ٨١,٣% ان الزيادة الحاصلة في اعداد المشاريع يعود الى اضافة اعداد الحقول في اقليم كردستان العراق (حيث الوضع الامني والاقتصادي مستقر) والتي بدأت عملية الاستقرار فيها اواسط عقد التسعينات القرن الماضي .

[٦] وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، تقارير دواجن ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٩ .

### ٣.١ معامل العلف الكبرى

ان تغذية الدواجن تعد عنصراً اساسياً ومحدداً للانتاج حيث يتم من خلالها تزويد جسم الحيوان باحتياجاته لادامة الجسم وفعالياته الحيوية والانتاجية . ويعاني هذا القطاع من مشاكل عديدة البعض منها مرتبطة بالوضع العام للبلد من النواحي السياسية والاقتصادية ، ومن خلال الجدول (٣) ان العراق يمتلك (١٥) معمل علف كبير كانت الدولة تمتلكها سابقاً ثم بيعت للقطاع الخاص عام ١٩٨٧ اثر الاتجاه نحو اتباع سياسة اعادة هيكلة الاقتصاد وبعد اتجاه الاقتصاد العالمي من اعادة التكييف الهيكلة لمؤسسات وشركات الاقتصادات الرأسمالية وكذلك الدول النامية . اجمالي طاقاتها الانتاجية التصميمية ٢١٢ طن/ساعة . اثنان منها دمرا بالكامل بعد ٢٠٠٣ ، واربعة منها تعمل بـ٥٠% من الطاقة الانتاجية التصميمية بينما الباقي تعمل بطاقات تتراوح بين ٦٠ – ٧٠% مما يعني ان معدل التشغيل ٥٣% وبالتالي سوف تنتج فقط ١١٣ طن/ساعة وهذا غير كاف لتوفير العلف لمزارع الدواجن فضلاً عن قدم تلك المعامل .

جدول (٣) واقع معامل العلف الكبرى والمجازر الكبرى للدواجن للفترة بين (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)

| النوع | العدد | الطاقة التصميمية |
|---|---|---|
| معمل علف كبير | ١٥ | ٢١٢ طن/ساعة |
| مجزرة دواجن كبرى | ١٠ | ٣٧٠٠ طن/ساعة |

المصدر : اسماعيل عبيد حمادي وآخرون ، واقع انتاج الدواجن وآفاقه المستقبلية في العراق ، في مقدم الى اتحاد مربي الدواجن ، غير منشور ، ٢٠٠٨ .

### ٤.١ مجازر الدواجن الكبرى

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (٣) اعلاه نلاحظ ان عدد المجازر للدواجن هي (١٠) مجازر وبطاقة تصميمية (٣٧) الف طن/ساعة . واقع الحال ان اثنتين فقط من هذه المعامل تعمل وهي بطاقة انتاجية تبلغ (٧٥٠٠) طن/ساعة اي حوالي ٢٠% من الطاقة التصميمية . اما الباقي فهي معطلة الآن ولكن جاهزة للتشغيل ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى ضعف كمية الانتاج المحلي .

### ٥.١ المفاقس

عند ملاحظة واقع المفاقس على مستوى العراق نجد ان هنالك انخفاضاً واضحاً في اعدادها وهذا يعود الى جملة اسباب يقف في مقدمتها اعتماد صناعة الدواجن في العراق على بيض التفقيس المستورد من خارج البلاد ولعدم وجود حقول الاجداد والامهات التي توفر بيض التفقيس المحلي . حيث انخفضت اعداد المشاريع المنتجة فعلياً من (٩١) مشروع عام ٢٠٠٣ تنتج (٤٤٧٧٥) الف فرخ الى (٢٧) مشروع عام ٢٠٠٩ تنتج فقط (١٤٠٧٨) الف فرخ [٧] اي انخفض اعداد المشاريع بنسبة ٧٠% واعداد الافراخ بنسبة٦٩% للفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩ .

## ٢. مشاريع القطاع الحكومي المباعة والمستأجرة

قامت الدولة قبل عام ٢٠٠٣ ببيع وتأجير العديد من المشاريع الاستراتيجية المتعلقة بكافة فروع الانتاج الحيواني الى القطاع الخاص . وان ما جرى من احداث بعد ٢٠٠٣ من اعمال سلب ونهب وتخريب ادى الى تضاءل حجم مساهمة هذه المشاريع من اجمالي الانتاج . وكانت جميع هذه المشاريع في مجال انتاج البيض بانواعه (مائدة، تفقيس، ...) مثل مشاريع الطارمية والصويرة والمرادية والغالبية والخالص وغيرها .

[٧] وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، الارقام المجمعة من قبل الباحث من عدة تقارير للدواجن لسنوات مختلفة .

### ١.٢ مشاريع انتاج بيض التفقيس

اوضح الجدول (٤) ان هنالك (١٧) مشروع كبير لانتاج بيض المائدة تم بيعها من قبل الدولة الى القطاع الخاص قبل عام ١٩٨٧ وان طاقاتها الانتاجية التصميمية كانت تبلغ (٢,٠٨٠) مليون بيضة . واحدة منها مهدم بالكامل واربعة تعمل بنصف طاقاتها الانتاجية التصميمية بينما الباقي والبالغ عددها (١٢) مشروع فتعمل بطاقة انتاجية تتراوح بين (٧٠% - ٩٠%) [٨]. اي لا يوجد اي مشروع يعمل بكامل الطاقة الانتاجية . ان واقع ما تنتجه هذه المشاريع الان هو (١,٢٦٠) مليون بيضة سنوياً ، اي حوالي ٦٠% فقط من اجمالي الطاقة الانتاجية .التصميمي

جدول (٤) يوضح اعداد المشاريع لانتاج البيض بمختلف انواعها وطاقاتها التصميمية للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

| نوع المنتج التفاصيل | بيض المائدة | بيض لانتاج افراخ اللحم | بيض لانتاج الدجاج البياض |
|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | ١٧ | ٩ | ٣ |
| الطاقة التصميمية (مليون بيضة) | ٢,٠٨٠ | ٣٢٣ | ٣١ |

المصدر : اسماعيل عبيد حمادي آخرون ، واقع انتاج الدواجن وأفاقه المستقبليه في العراق ،بحث مقدم الى أتحاد مربي الدواجن،٢٠٠٨ ، الارقام مجمعة من عدة جداول .

### ٢.٢ مشاريع انتاج بيض التفقيس

وهي تتنوع بين مشاريع لانتاج بيض التفقيس لافراخ اللحم ومشاريع لانتاج بيض التفقيس لانتاج الدجاج البياض . بالرجوع الى الجدول(٤) نلاحظ ان مشاريع انتاج بيض التفقيس لافراخ اللحم هي (٩) مشاريع كبيرة وبطاقة تصميمية بلغت (٠,٣٢٣) مليون بيضة تفقيس سنوياً ، واحدة من هذه المشاريع متوقفة كلياً بسبب السرقة والنهب واربعة مشاريع اخرى مهدمة جزئياً وتعمل بنصف طاقتها الانتاجية . اما الاربعة الباقية فهي تعمل بحوالي ٨٠% من طاقتها الانتاجية وذلك لكونها تقع في اقليم كردستان . الانتاج الحالي هو (٠,١٨٣) مليون بيضة تفقيس اي انها تشتغل بطاقة ٥٦% من طاقتها الانتاجية . وهذا يعني ان هنالك عجز في بيض التفقيس وبالتالي انخفاض انتاج فروج اللحم من جهة ومن جهة اخرى زيادة في استيراد بيض التفقيس من الخارج . اما مشاريع انتاج بيض التفقيس لانتاج الدجاج البياض كما هو واضح في الجدول رقم (٤) السابق انه هناك (٣) مشاريع كبرى واحدة منها تشتغل بنصف طاقتها الانتاجية والاثنان الاخران يعملان بحوالي ٨٠% من الطاقة الانتاجية وذلك لوجودهما في اقليم كردستان حيث الاستقرار الاقتصادي والامني . وهذا يعني ان اجمالي معدل التشغيل للمشاريع هي ٧٠% من طاقتها الانتاجية وبالتالي سيكون فقط (٢١) مليون بيضة تفقيس . وهي منخفضة جداً مما انعكس سلبا على انتاج البيض مستقبلاً .

[٨] د. اسماعيل عبد حمادي ، مصدر سابق .

## نسبة مساهمة كل من القطاع الخاص والحكومي في صناعة الدواجن

من الجدول (٥) نلاحظ ان الانتاج يتمركز في مشاريع القطاع الخاص يفرعها مشاريع الخاصة والتربية المنزلية . وهو ما ينسجم مع سياسات وتوجهات الدولة بدعم القطاع الخاص . وان مساهمة النشاط الحكومي كانت ضئيلة جداً وغير مؤثرة . وحتى التربية المنزلية لانتاج البيض فان نسبة مساهمتها تنخفض من سنة الى اخرى . ان الانخفاض في نسبة مساهمة النشاط الحكومي لا يعود فقط الى زيادة دور القطاع الخاص بل لاسباب سياسية واقتصادية وامنية اخرى .

جدول (٥) يوضح نسبة مساهمة كل قطاع وحسب نوع الانتاج في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩

| نوع القطاع | فروج اللحم | | بياض | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٩ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٩ |
| خاص | %٩٩,١٣ | %٩٩,٦ | %٢٩,٨ | %٦٥,٣ |
| عام (مباع ، مؤجر) | %٠,٨٧ | %٠,٤ | %٣٢,٩ | %٠,٧ |
| تربية منزلية (بياض) | | | %٣٧,٣ | %٣٤ |

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مصدر سابق ، الارقام مجمعة من عدة تقارير ولسنوات مختلفة من قبل الباحث .

## المبحث الثالث/ اسعار لحوم الدواجن وبيض المائدة المحلي والمستورد

تلعب الاسعار دوراً مهماً في تنمية وتطوير قدرات مشاريع الاعمال لذلك فان اسعار المنتجات الحيوانية ومنها اسعار لحوم الدواجن والبيض تمثل اداة فعالة في زيادة الانتاج الزراعي وتطويره وذلك لاهميتها في توجيه واتخاذ القرارات الانتاجية وتحمل مخاطر الانتاج من قبل المنتجين الزراعيين من خلال تحفيزهم في زيادة الانتاج وتحسين نوعيته . لذا فان هذه الاسعار لها دور بارز في توجيه الاستثمار في هذا القطاع الحيوي .

ان اسعار هذه المنتجات تعكس في الحقيقة تقاطع مصالح طرفين هما المنتج الذي ينظر الى الاسعار على انها ايراد ويرغب بتعظيمه والمستهلك الذي ينظر الى الاسعار على انها كلفة ويرغب بخفضها .

مرت الاسعار للمنتجات الزراعية في العراق بعدة مراحل . فقبل عام ١٩٧٥ كانت الاسعار تحدد وفق آلية السوق وكان تدخل الدولة محدود واتسم الانتاج بالتذبذب وعدم الاستقرار . اما بعد عام ١٩٧٥ فقد قامت الدولة بتحديد الاسعار وتأسيس علاوي شعبية وبالتالي حافظت على الاسعار من جهة ومن جهة اخرى اثرت في نوعية المنتج وبالنتيجة اضعفت الاستثمار الزراعي مما ادى الى انخفاض اسعار الدجاج والبيض وتدني نوعيتهما المنتج محليا فحققت فوائد للمستهلك الا انها اخرت كثيراً بالانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي خاصة بعد عام ١٩٧٤ حيث ظهرت ثلاث انماط للانتاج الزراعي كلها تعمل ضمن ادارة الدولة بشكل مباشر او غير مباشر كالمزارع الجماعية ومزارع الدولة والمزارع التعاونية ولا تخرج اي مشروع او مزرعة على اي من هذه الانماط الثلاثة . وبعد عام ١٩٩٠ واثر فرض الحصار الاقتصادي توقفت سياسة دعم اسعار المستهلك من قبل الدولة وتوقف ايضاً دعم مستلزمات الانتاج للقطاع الزراعي . اما الفترة من ١٩٩٩ ولغاية ٢٠٠٣ فقد اتخذت الدولة عدة اجراءات ساهمت بدعم بعض مستلزمات الانتاج (بيض تفقيس ، علف ، ادوية وعلاجات) مما اتاح للمستهلك الحصول على المنتج باسعار منخفضة ١٢٥٠ دينار لطبق البيض و١٣٥٠ دينار للكيلو غرام الدجاج . اما الاسعار خلال فترة الدراسة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ فهي موضح في الجدول رقم (٧)

جدول (٧) اسعار لحم الدجاج وبيض المائدة المحلي والمستورد للمدة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ (بالدينار العراقي)

| الاسعار / السنوات | كغم لحم دجاج عراقي | | كغم لحم دجاج مستورد | | طبقة بيض عراقي | | طبقة بيض مستورد | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | سعر | نسبة النمو في الاسعار | سعر | نسبة النمو في الاسعار | سعر | نسبة النمو في الاسعار | سعر | نسبة النمو في الاسعار |
| ٢٠٠٠ | ١٣٥٠ | سنة اساس | | | ١٢٥٠ | سنة اساس | | |
| ٢٠٠١ | ١٣٥٠ | سنة اساس | | | ١٢٥٠ | سنة اساس | | |
| ٢٠٠٢ | ١٣٥٠ | سنة اساس | | | ١٢٥٠ | سنة اساس | | |
| ٢٠٠٣ | ٢٠٠٠ | %٤٨ | | | ٢٥٠٠ | %١٠٠ | ٢٠٠٠ | سنة اساس |
| ٢٠٠٤ | ٣٠٠٠ | %١٢٢ | ٢٥٠٠ | سنة اساس | ٣٥٠٠ | %١٨٠ | ٢٥٠٠ | %٢٥ |
| ٢٠٠٥ | ٣٥٠٠ | %١٥٩ | ٣٠٠٠ | %٢٠ | ٤٠٠٠ | %٢٢٠ | ٣٠٠٠ | %٥٠ |
| ٢٠٠٦ | ٦٠٠٠ | %٣٤٤ | ٥٠٠٠ | %١٠٠ | ٦٠٠٠ | %٣٨٠ | ٥٥٠٠ | %١٧٥ |
| ٢٠٠٧ | ٥٠٠٠ | %٢٧٠ | ٣٥٠٠ | %٤٠ | ٦٠٠٠ | %٣٨٠ | ٥٠٠٠ | %١٥٠ |
| ٢٠٠٨ | ٤٧٥٠ | %٢٥٢ | ٣٧٥٠ | %٥٠ | ٥٧٥٠ | %٣٦٠ | ٥٢٥٠ | %١٦٢ |
| ٢٠٠٩ | ٥٦٠٠ | %٣١٥ | ٣٦٠٠ | %٤٤ | ٥٧٥٠ | %٣٦٠ | ٥٢٥٠ | %١٦٢ |

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات تقارير الدواجن السنوية الصادرة من مديرية الاحصاء الزراعي ، الجهاز المركزي للاحصاء للاعوام من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٩ . علما بانه تم اخذ معدل الاسعار السنوية ، والجزء الاخر اخذ من احصاءات الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ، مديرية مشاريع الدواجن للسنوات المذكورة اعلاه .

من خلال الجدول رقم (٧) اعلاه نلاحظ :

## ١. اسعار المفرد للحم الدجاج

اظهر الجدول ان اسعار لحوم الدجاج المنتجة محلياً ثابتة للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ ويعود ذلك الى تحديد الاسعار من قبل الدولة في تلك الفترة من خلال تعاقد وزارة الزراعة مع عدد من اصحاب الحقول الصغيرة على اساس تجهيزهم بمستلزمات الانتاج المدعومة مقابل تسليمهم ٨٠% من انتاجهم الى الوزارة ومن ثم تقوم الوزارة بتسويقه الى المستهلكين من خلال منافذ التوزيع الحكومية مثل الاسواق المركزية والجمعيات وغيرها .

بينما شهدت الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩ ارتفاعاً كبيراً في اسعار لحوم الدجاج المنتج محليا بسبب توقف دعم الدولة وعوامل اخرى فقد ارتفع السعر من (٢٠٠٠) دينار للكيلو عام ٢٠٠٣ يصل الى (٥٦٠٠) دينار للكيلو عام ٢٠٠٩ (الارتفاع في اسعار عام ٢٠٠٦ نتيجة لتفشي مرض انفلونزا الطيور) وقد بلغ معدل السعر (٤٢٥٠) دينار/كيلو للفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩ وهو معدل سعر مرتفع مقارنة بمعدل سعر (١٣٥٠) دينار للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ اي بنسبة ارتفاع مقدارها ٣١٥% نلاحظ كذلك تذبذب اسعار الدجاج وذلك لاعتمادها على تحسن الوضع الامني وتوفر وانخفاض اسعار المحروقات وغيرها (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) اما اسعار لحوم الدجاج المستورد فهي ثابتة نسبياً ما عدا الارتفاع الذي حصل نتيجة لتفشي وباء انفلونزا الطيور عالمياً وبالتالي تشديد الرقابة على الاستيراد من الخارج [٩]. ولدى مقارنة اسعار الدجاج المجزور محليا من الدجاج المستورد خلال عام ٢٠٠٨ مثلاً . نلاحظ ان المجزور محلياً يتراوح سعره بين (٢٥٠٠ – ٣٠٠٠$) للكيلوغرام في حين المستورد حوالي (١٦٥٠$) للكيلوغرام ويمتاز بثبات سعره واي تغير في سعره يكون طفيفاً على عكس المجزور محلياً الذي يرتفع وينخفض سعره بشكل كبير نتيجة لتأثره بعوامل الطقس واسعار المحروقات وغيرها[١٠].

[٩] جنيد الرسام ، واقع انتاج الدواجن في العراق ، بحث منشور ، عام ٢٠٠٩ .

[١٠] الاتحاد العراقي لصناعة الدواجن ، مصدر سابق ، ٢٠٠٩ .

وعند مقارنة نسبة نمو اسعار الدجاج المحلي مع مثيلة المستورد ونلاحظ ان نسبة نمو اسعار المحلي تتخطى كثيراً نسبة نمو اسعار المستورد حيث بلغت نسبة النمو في سعر المحلي في عامي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩ ٣٤٤% و٣١٥% على التوالي في حين ان نسبة الزيادة في اسعار المستورد في اعلى حالاتها عام ٢٠٠٦ بلغت ١٠٠% هما يوضح مدى قدرة الناتج المحلي من الدجاج على سد حاجة السوق .
وتجدر الاشارة الى ان نسبة مهمة من الدجاج المنتج محليا يتم بيعه لغرض الذبح حياً في الاسواق ويتم تسويقه من قبل اصحاب الحقول وكذلك المقاولين ولا تتوفر معلومات دقيقة وكافية عن كمية الدجاج الحي المسوق بهذه الطريقة ولا عن اسعاره التي هي الاخرى تصاعد بشكل واضح .

## اسعار المفرد للبيض

اظهر الجدول رقم (٧) ان اسعار طبقة البيض المنتجة محلياً كانت ثابتة للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ وذلك لدعم وزارة الزراعة لمنتجي البيض وبنفس الاسلوب الذي اتبع مع منتجي الدواجن.
بينما شهدت الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩ ارتفاعاً كبيراً في اسعار بيض المائدة بسبب توقف دعم الدولة بشكل شبه تام وارتفاع تكاليف الانتاج فقد ارتفع السعر من (٢٥٠٠) دينار للطبقة عام ٢٠٠٣ يصل الى (٥٧٥٠) دينار للطبقة عام ٢٠٠٩ . هذا وقد بلغ معدل السعر (٤٧٨٥) دينار للطبقة للفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩مقارنة بمعدل سعر (١٢٥٠) دينار للطبقة للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ .
بينما اسعار طبقة البيض المستوردة فيظهر الجدول عدم وجود اي سعر للمدة من (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢) وذلك لانعدام الاستيراد بسبب كفاية الانتاج المحلي في تلك الفترة . اما الزيادة الحاصلة في الاسعار خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩ فتعود الى ارتفاع تكاليف الانتاج عالمياً (مثل استخدام الذرة الصفراء والفول الصويا وهما مكونان رئيسيان للعليق كوقود حيوي ) وظهور وباء الانفلونزا وغيرها .
وعند مقارنة نسبة نمو اسعار البيض نجد ان اسعار البيض المحلي قد حققت نسب نمو عالي في الاسعار (٣٨٠% ، ٣٦٠%) في حين بلغت اعلى نسبة نمو في اسعار البيض المستورد (١٧٥%) مما يوضح ضعف قدرة الانتاج المحلي من البيض على سد حاجة السوق.

### ٢. اسباب تضخم اسعار الدواجن والبيض محلياً

لدى مقارنة الاسعار بين المنتجات المحلية والمستوردة من الواضح ان اسعار المنتجات المحلية كانت مرتفعة جداً مقارنة بمثيلاتها المستوردة وذلك لارتفاع كلف الانتاج وانخفاض انتاجية عوامل الانتاج ، لذا تحدد الاسباب الرئيسية للتضخم في الاسعار لهذه المنتجات بما يلي :

أ. ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي من الاعلاف والادوية والافراخ ومصادر طاقة ومحروقات ومستلزمات انتاج اخرى نتيجة لتوقف دعم الدولة . فمثلاً توقف استيراد الاعلاف المركزة من قبل الدولة ادى الى تأثر مشاريع الدواجن بنسبة تزيد عن ٧٥% من نشاطها بشكل كبير مما ادى الى وصول الانتاج الى درجة متدنية جداً [١١].
اذ ارتفعت اسعار الاعلاف خلال عام ٢٠٠٨ فقط من (٣٥٠) الف دينار للطن الواحد الى (٦٠٠) الف دينار للطن [١٢]. والشيء نفسه يسري على باقي بنود التكاليف الاخرى .

---

[١١] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التخطيط الزراعي ، خطة تنمية القطاع الزراعي ٢٠٠٩ ، بغداد ، ص١٠ .

[١٢] الجمعية العراقية لمنتجي الدواجن ، مصدر سابق ، ص٣ .

ب. سياسة الاغراق في السوق العراقية

يعرف الاغراق بانه الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة اقل من سعر بيعها محليا او باقل من تكاليف انتاجها [١٣]. اي انها احد صور المنافسة غير العادلة . بعد عام ٢٠٠٣ تم فتح الحدود مع البلدان المجاورة بموجب قانون (٨٧) لبريمر الحاكم المدني للعراق الذي سمح بدخول كل البضائع الاجنبية بدون ضرائب ورسوم . وتعطيل المؤسسات ذات العلاقة من كمارك وجهاز تقييس وسيطرة نوعية ودوائر الرقابة الصحية وغيرها من مؤسسات ذات العلاقة فتحولت السوق العراقية من سوق مسيطر عليها بنسبة عالية الى سوق مكشوفة ، فقد دخلت انواع من السلع الرديئة والمغشوشة وبكميات كبيرة جداً ، وقد قامت الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية بوضع خطط خاصة بدخول المنتجات الزراعية المستوردة وبموافقات خاصة بالاستيراد على ضوء معرفتها بالانتاج المحلي المتوقع وموسميته وعدم التسبب باغراق الاسواق الا ان عدم التزام المنافذ الحدودية بالضوابط والتعليمات والسماح بدخول منتجات الدواجن حتى بدون اجازات استيراد مما ادى الى ان المستوردين هم الذين يتحكمون بالاسواق . ان ارتفاع تكاليف اسعار المنتجات المحلية مقارنة باسعار نظيراتها المستوردة بالاضافة الى قلة حجم الانتاج المحلي وقلة وعي وادراك المستهلك العراقي للمخاطر كل ذلك ادى الى زيادة الاستيراد من هذه المنتجات خاصة وقد لعب التجار المتنفذين دوراً كبيراً في استيراد مختلف السلع ذات المنشأ غير المعروف او منشأ ينتج حسب المواصفات التي يحددها له التاجر نفسه مما اربك السوق المحلية ودمر تماماً المنتج الوطني رغم قلته وضعف تجربته . ويوضح الجدول رقم (٨) ادناه الزيادة الحاصلة في قيمة وكمية وواردات العراق من الدواجن المذبوحة .

جدول (٨) يوضح واردات العراق من الدواجن المذبوحة والقيمة (مليون دولار) والكمية (الف طن)

| متوسط الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ | | متوسط الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ | |
|---|---|---|---|
| كمية | قيمة | كمية | قيمة |
| ١,٢٦ | ١,٩٨ | ٢,١٠ | ٣,٣٠ |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية المجلد ، ٢٦، ٢٧، ٢٨.

من الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاعاً كبيراً من متوسط كميات وأقيام الواردات من لحوم الدواجن بين الفترتين وذلك للاسباب آنفة الذكر . اذ ارتفعت متوسط الكمية من ١٢٦٠٠٠٠ طن بقيمة ١٩٨٠٠٠٠ دولار الى ٢١٠٠٠٠٠ طن بقيمة ٣٣٠٠٠٠٠$ دولار اي نسبة زيادة ٦٦% بالنسبة للكميات و٦٠% بالنسبة للقيمة .

ومن خلال التقرير النصف سنوي للشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية لعام ٢٠١٠ نلاحظ ان الشركة قد منحت موافقات استيراد بكمية (٢٨٣,٩٦) طن من الدواجن ومنتجاتها و(١,٩٧٥,٥٠٠) كارتون بيض مائدة خلال الستة اشهر الاولى من عام ٢٠١٠ فقط [١٤].

[١٣] د. بلاسم جميل خلف ، الاسعار الزراعية ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٨ .

[١٤] التقرير النصف السنوي الصادر من الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية للاشهر ، الستة الاولى من عام ٢٠١٠، ص٦.

## الاستنتاجات

١. خلال فترة الدراسية للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ كان دور الدولة خلال الاعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ دور مركزي ومباشر في دعم او الاشراف على الانتاج بينما نجد ان هذا الدور تلاشى تماما واصبح شبه عاجز او مشلول عن دعم هذا القطاع الحيوي .
٢. ساهم التاجر العراقي بدرجة او اخرى بتبديد القدرات الوطنية والمحلية لانتاج الدواجن التي تساهم في سد مادة غذائية أساسية للمستهلك العراقي .
٣. دخول كميات كبيره من بيض المائده ولحم الدجاج الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ بعضها مغشوشه وغير صالحه للاستهلاك البشري والبعض الاخر مدعومه من قبل الدول المصدره وتم بيعها بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي مما حمله خساره جعلته غير قادر على الاستمرار في الانتاج .
٤. ضعف القاعدة المادية لنمو الثروة الحيوانية والمتمثلة بالاعلاف والمستلزمات البيطرية وعجز الدولة عن دعم هذا القطاع .
٥. أنقطاع الكهرباء الوطنية والارتفاع الكبير في أسعار المشتقات النفطية وتوقف دعم الدوله لمدخلات الانتاج والاعلاف والقاحات ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وجعلها غير قادره على منافسة المستورد .
٦. منافسة اسعار منتجات الدول المجاورة للمنتج المحلي (سياسة اغراق السوق) ويتوضح ذلك من خلال اعطاء هذه الدول دعم لصادراتها (مثلاً ايران تعطي ٣% رسم انتاج للمصدر والمنتج) .
٧. تذبذب اسعار المنتج المحلي من لحوم الدواجن وبيض المائدة على عكس اسعار المستورد منها .
٨. قلة اعداد المجازر الخاصة بالدواجن وقدمها على الرغم من عدم توفر الانتاج المحلي الكافي والمستمر اللازمان لتشغيلها .
٩. قلة اعداد مزارع انتاج الاصول والامهات والجدات وبالتالي تأثيرها على قلة اعداد المفاقس .

## التوصيات

١. ضرورة قيام الدولة بالتدخل المباشر واتباع سياسة فعالة وحيوية تساهم بدعم وتشجيع اقامة صناعة الاعلاف والمركزات البروتينية والمكملات الغذائية من المخلفات الزراعية .
٢. اعتبار المجازر من مشاريع النفع العام وعلى الدولة القيام بالسيطرة على المجازر الحالية واعمارها من خلال الترويج للاستثمار في هذا الجانب .
٣. تشجيع القطاع الخاص ، شركات مساهمة او محدودة لانتاج كبير وتكنولوجيا حديثة من خلال قروض طويلة الاجل وميسرة الدفع وتأجير اراضي واعفاءات ضريبية .
٤. تشجيع الاستثمار العربي والاجنبي من خلال سن القوانين والتشريعات اللازمة وتقديم الضمانات والمحفزات ومن خلال نظام Joint Venture لتطوير بعض المشاريع القائمة .
٥. حماية المنتج المحلي من المنافسة الاجنبية لفترة محدودة من خلال :
   أ. زيادة الرسوم الكمركية الى المستوى الذي يضمن المنافسة المتكافئة .
   ب. تطبيق نظام الحصص والاجازات ، على ان يتسم هذا النظام بالمرونة حتى لا يضفي تطبيقه الى احتكار المنتجين المحليين والاضرار بمصلحة المستهلكين .
   ج. اخضاع المستورد الى الفحص النوعي والكمي .
٦. المزارع النموذجية (التجربة اليابانية) . تقوم الدول بالمبادرة بانشاء مشاريع لصناعة الدواجن النموذجية تقام على اساس تكامل زراعي – صناعي واستخدام تكنولوجيا حديثة واستغلال اراضي المشروع في زراعة الاعلاف وتصنيع وتعليب وتجميد وتغليف منتجات المشروع ومن ثم بيع المشاريع الى القطاع الخاص بعد نجاحها ليستمر القطاع الخاص بالعملية .

٧. معظم المشاريع الناجحة في الدول المجاورة هي مشاريع مزدوجة التكوين (دولة / قطاع خاص) و(قطاع خاص / استثمارات اجنبية) وامكانية تطبيق الحالتين في العراق .
٨. شراكة حقيقية بين المنتجين في قطاع الدواجن ووزارة الزراعة ومؤسساتها وشركاتها تتمثل بتلاقي وجهات النظر والعمل لوضع استراتيجيات للنهوض بهذا القطاع وليس من خلال تصريحات تحمل ارقام واجراءات ليس لها وجود على ارض الواقع .
٩. دعم اصحاب الحقول بمولدات كبيرة (باسعار مدعومة وتسهيلات في الدفع) من قبل الدولة من اجل توفير الطاقة الكهربائية اللازمة للحقول المنتجة للحفاظ على الدواجن من الهلاكات نتيجة ارتفاع درجات الحرارة .
١٠. دعم كافة مستلزمات الانتاج لهذا القطاع من خلال دخول سريع للدولة على ان يستمر هذا الدعم لعدة سنوات تقررها الدولة ومن ثم الانسحاب التدريجي وترك القطاع الخاص ينظم نفسه بنفسه .
١١. فتح قناة تسويقية للحوم البيضاء المصنعة داخل العراق سيزيد من سعر الانتاج المحلي من خلال الزيادة في الطلب عليه.

## المصادر

١. الجمعية العراقية لمنتجي الدواجن ، احصاءات ، ٢٠٠٩ .
٢. الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ، احصاءات ، ٢٠٠٩ .
٣. الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ، التقرير النصف سنوي لعام ٢٠١٠ .
٤. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٢٦، ٢٧، ٢٨.
٥. د. بلاسم جميل خلف ، الاسعار الزراعية ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٨ .
٦. د. اسماعيل عبد حمادي وآخرون ، واقع انتاج الدواجن في العراق وآفاقه المستقبلية . بحث مقدم الى اتحاد حربي الدواجن ، غير منشور ، ٢٠٠٨ .
٧. د. سعدون العجيل ، النهوض بالواقع الزراعي لامن غذائي افضل ، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث الزراعية ، ٢٠٠٩ .
٨. د. صلاح الكفيشي ، اهمية صناعة الدواجن ، ٢٠١٠ .
٩. د. منى الموسوي ، صناعة الدواجن في العراق ، ٢٠٠٩ .
١٠. د. عبد الامير رحيمة العبود ، القطاع الزراعي واقع مشاكله وآفاق تنميته ، عمان ، ٢٠١٠ .
١١. د. جنيد الرسام ، واقع الدواجن في العراق ، بحث غير منشور، ٢٠٠٩ .
١٢. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية التخطيط الزراعي ، تقارير الدواجن من سنة ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٩ .
١٣. الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، واقع وآفاق صناعة الدواجن في العراق ، بغداد ، ١٩٨٩ .
١٤. توسمينيتف س.آ. انتاج الدواجن ، ترجمة د. مصلح حسين ، كلية الزراعة ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ .
١٥. عبد السلام ، محمد السيد (دكتور) التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٢ .